مشكلات مدينة بغداد واستراتيجيات الحلول

أ.د. محمد صالح ربيع
الجامعة المستنصرية /كلية التربية

المستخلص:

نمت مدينة بغداد ومنذ مدة طويلة بشكل سريع لا يتوافق مع نمو وظائفها وخدماته مما انعكس بشكل سلبي على سكانها، إذ أسهمت العوامل السياسية والاقتصادية بدور هام في تهيئة الدوافع لنموها بصورة غير مخططة وفوضوية، فتعطلت الوظائف الطبيعية للمدينة وتحولت الحياة فيها إلى حزمة من الأزمات والاختناقات في كل الميادين، وأصبح من المألوف التعايش مع أزمات نقص مياه الشرب، وقصور الخدمات والمرافق،واختناق المواصلات،وانتشار أحياء الصفيح،وارتفاع كلف السكن، وازدياد البطالة، وتفاقم مشكلة الفقر الحضري، والبحث الدائم من معظم السكان عن الحد الأدنى من الحياة الكريمة في جو محموم من التزايد السكاني، وتدهور مريع للبيئة الحضرية.

ومن المؤكد أن هذه الأوضاع المتردية في المدينة تمثل مرتعا خصبا لتولد مشاكل اجتماعية عديدة لعل في مقدمتها :التعدد الفئوي الاجتماعي الذي يتسم بالتناقض الحاد، والحساسية المفرطة، والتضارب المادي، والاختلاف الثقافي والفكري، ومن الطبيعي أن يكون لذلك ردود أفعال متعددة جُلها سلبية تنعكس على الحياة الحضرية بشكل عام، ومن ثم تفرز أنواع شتى من الإقصاء والتغريب الاجتماعي والتراجع الحضاري بكل أصنافه.

والتحدي الذي يمثله التحضر لا يكمن فقط في التغير الديموغرافي، بل أيضا، وعلى نحو أوسع نطاقا، في مواجهة واستثمار ما للمدن من أهمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية متنامية، وثمة، في بلدنا العراق، فرص واسعة متاحة لتحسين نوعية الحياة الحضرية، ويحق للمواطنين، في نهاية الأمر، أن يتطلعوا إلى أن تكون بيئتهم الحضرية هي مكان "عيشهم وعملهم ولهوهم". وتحقيق هذا التطلع رهن بحسن إدارة البيئة الحضرية وبمدى فعالية السياسات الحضرية في تسهيل الحصول على المأوى اللائق والعمل والخدمات الأساسية، وفي تأمين بيئة مأمونة ونظيفة، واهم من ذلك كله أن سلامة هذه السياسات مرهونة بإشراك كل الجهات الفاعلة في الميدان الاجتماعي – المكونات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني – في عملية التنمية الحضرية.

ولان هذه المشاكل أثقلت كاهل المدينة وغيرت بوصلة تقدمها بالاتجاه الخطأ، وهذا ما أردنا أن نكشفه هنا في محاولة لتحليل مشكلات مدينة بغداد وإمكانية إصلاح ما يمكن إصلاحه فتشخيص الخلل عندنا من المؤكد يؤدي دور كبير في الإصلاح لأننا دائما ما لا نعترف بالخطأ مما نرسخه من حيث لا نعلم ومن ثم ضياع الحلول، نطلب من الله العون والتوفيق ومنه السداد.

الكلمات المفتاحية : المشكلات الحضرية،النمو الحضري، الخدمات،الموارد، الفقر الحضري، الامكانيات.

Baghdad city problems and potential solutions

prof. Dr. Muhammad Salih Rabie
Mustansiriyah University / College of Education

Abstract:

The city of Baghdad has grown for a long time at a rapid rate that is not compatible with the growth of its functions and services, which reflected negatively on its residents, as political and economic factors played an important role in creating the motives for its growth in an unplanned and chaotic manner, so the natural functions of the city were disrupted and life in it turned into a bundle of crises and bottlenecks in It has become commonplace to live with crises of lack of drinking water, lack of services and utilities, suffocation of transportation, proliferation of shantytowns, rising housing costs, increasing unemployment, exacerbation of urban poverty, and the constant search of most of the population for the minimum level of decent life in a frantic atmosphere. Overpopulation, horrific deterioration of the urban environment.

It is certain that these deteriorating conditions in the city represent a fertile ground for generating many social problems, perhaps foremost of which are: the social factional multiplicity that is characterized by sharp contradiction, excessive sensitivity, material conflict, and cultural and intellectual difference. urbanization in general, and then produce various types of exclusion, social alienation, and civilizational retreat in all its forms.

The challenge posed by urbanization lies not only in demographic change, but also, in a broader way, in confronting and investing in the growing economic, political, social and cultural importance of cities, and there are, in our country, Iraq, wide opportunities available to improve the quality of urban life, and citizens have the right to Ultimately, they aspire for their urban environment to be their "living, working, and fun" place. Achieving this aspiration depends on the good management of the urban environment and the effectiveness of urban policies in facilitating access to adequate shelter, work and basic services, and in securing a safe and clean environment. , and civil society - in the process of urban development.

And because these problems burdened the city and changed the compass of its progress in the wrong direction, and this is what we wanted to reveal here in an attempt to analyze the problems of the city of Baghdad and the possibility of fixing what can be fixed. Diagnosing the defect for us certainly plays a major role in reform because we always do not admit the error, which we establish from where we do not We know and then the solutions are lost, we ask God for help and success, and from Him is payment.

Keywords: urban problems, urban growth, services, resources, urban poverty, strategies

المقدمة

تسير المدن دائما وفق الخطط الحضرية التي توضع لها وتتسع ضمن حدودها القصوى من حيث الحجم والسعة الجغرافية واستعمالات الأرض فيها والبنى التحتية، وتشمل هذه الخطط إلى جانب ذلك احتمالات التغييرات المستقبلية، إلا أن تسارع عملية التحضر غير المنظمة وغير المنضبطة وتضخم مدينة بغداد بفعل الهجرة السكانية إليها،تولد عنه خلل واضح بين المحددات الحضرية والزيادة السكانية،وما آل إليه من مشاكل لا حصر لها تمثلت بزيادة حاجات ومتطلبات السكان دون إمكانية إشباعها.

وبالرغم من المشاكل الكثيرة التي تعاني منها مدينة بغداد، فإنها تضم بين جناحيها طاقات هائلة تنتج الإبداع والعبقرية وتحسين الأحوال الاقتصادية،وهي زاخرة بالموارد الحضارية والعلمية،بعبارة أخرى انه بالإمكان تسخير هذه الموارد لحل هذه المشاكل بمجرد توفر إرادة التسخير هذه.

ويقع على كاهل الانسان البغدادي كيفية المزاوجة بين الحاجات الملحة والطاقات الكامنة لمواجهة التحديات المعاصرة لمدينته، والبحث عن الطرق التي يسلكها لاحتواء مشكلات مدينته في القرن الحالي، سيما وأن مدينة بغداد مرشحة لان تصبح ضمن المدن فائقة السكان في سنة ٢٠٢٥، وإزاء هذا، هل للمدينة القدرة على إعالة الأعداد الغفيرة المتزايدة من السكان في مستوى معاشي يليق بهم ويحقق آمالهم في حياة أفضل؟ وهل أن هناك تقدم سيحصل بالمقابل في مستوى الوظائف والخدمات التي ستقدمها المدينة لسكانها؟ هذا ما نريد أن نبحثه في الصفحات القادمة.

المبحث الاول

المطلب الأول: مشكلة إعالة السكان بمستوى لائق

هناك علاقات وطيدة ناجمة عن صلة الإنسان الحضري بموارد مدينته وتوزيعها وعلاقاتها المكانية والإمكانات المستخدمة في استثمارها، وعلى أساس ذلك تحدد المدينة بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والترفيهية أكثر مما تحدد بحجمها، رغم الترابط بين الأمرين [١] وبذلك إن حجم المدينة ذات صفة متكاملة ومتفاعلة ومتبادلة التأثير مع وظائف المدينة.

وان قدرة المدينة على الإعالة تحدد بقدرتها على إشباع حاجات ومتطلبات سكانها، ومقياسها عدد سكان المدينة مقارنة مع إمكاناتها الاقتصادية والخدمية، وهذا يتوقف على سلوك الإنسان الحضري ومقدرته على استثماره لطاقات مدينته والوسائل التي يستخدمها لذلك، مثلما قدرة الأرض تحدد على أساس ما تنتجه من مواد غذائية ومقياسها مساحة الأرض وخصوبة التربة ومن ثم كمية الإنتاج ونوعه.

ولابد من تحديد مفهومي الإنسان (سكان المدينة) وإمكانات المدينة، فالإنسان عامل استهلاكي وإنتاجي في الوقت ذاته، وان إمكاناته الاستهلاكية وكذلك الإنتاجية تختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، والإنسان بقدر ما هو عامل اقتصادي فانه عامل اجتماعي فكل جماعة بشرية لها نظامها الاجتماعي الخاص ووجهة نظرها في الوسائل التي تستثمر بها مواردها العامة.

وما يتعلق الامر بتحديد إمكانات المدينة،فان الصعوبة تبدو أشد تعقيدا،إذ لا يمكن تحديد الأساس الاقتصادي الشائع لمدينة بغداد لحد هذا الوقت، وليس بالإمكان تحديد الوظيفة الطاغية التي تساهم بالقدر الأكبر من موارد المدينة، فالوظيفة التجارية لها مميزاتها،والوظيفة الترفيهية لها سماتها الواضحة، والوظيفة الإدارية ظاهرة على غيرها وهكذا بالنسبة لبقية الوظائف الأخرى،فهي عاصمة البلاد وتستحوذ بموجب هذه السمة على اغلب الوظائف ولكل وظيفة صفة خاصة بها،ومن ثم كل وظيفة لها مساهمتها في البناء الاقتصادي العام للمدينة، كما وترتبط هذه البنى بالقدرة الاقتصادية للدولة، ومما يزيد الأمر تعقيدا هو توالي التطورات والتعقيدات التي مرت وتمر بها مدينة بغداد التي تربك إلى حد بعيد إمكانية أيجاد صيغة مقبولة لتحديد أساسها الاقتصادي ومن ثم تحديد إمكاناتها وقدرتها.

على أية حال تتمثل قدرة المدن بالآتي: (الغذاء الجيد، والسكن المناسب، وقدر عال من التعليم والصحة والنقل، ومتانة البنى التحتية (ماء، وكهرباء، صرف صحي، اتصالات)، وتوفر فرص العمل، وان الإخلال في واحدة من هذه العناصر هو إنذار للمدينة بعجزها عن تلبية احتياجات سكانها ودلالة على أن مستواهم المعيشي غير لائق.

ولغرض أن تفي المدينة بالتزاماتها تجاه سكانها يعتمد ذلك على عناصر أخرى تتمثل بزيادة الإنتاجية والاستثمار الأمثل للموارد، واستخدام عال للتقانة والاستهلاك المنظم، وتنظيم كفء لعلاقات المدينة المكانية مع توابعها من المدن ومع ريفها، وكل ذلك يتم من خلال إدارة حضرية ذات كفاءة قادرة على تنظيم وتنفيذ كل هذه الفعاليات.

وعلى أساس أن الخطة التي توضع لكل مدينة هي أصلا لتنظيم حياة الإنسان وبما تحقق له أفضل مستوى للرفاه [٢]،فان التجاوز على خطة المدينة هو التجاوز بعينه على قدراتها وإمكاناتها،فالزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة إلى المدينة هي منافسة سكان المدينة الأصليين لحقوقهم المشروعة،ومن ثم حرمانهم من ابسط مقومات حياتهم، بعبارة أخرى أن زيادة قدرة المدينة لن تؤدي إلى رفاهية أكثر لسكانها بل يذهب لسد النقص الحاصل من الزيادات السكانية الطارئة عليها،أي إن المدينة تعيش في عجز دائم في قدراتها طالما استمرت الهجرة إليها.

وبالرغم ما يتصف به التصميم الاساسي المعد للمدينة من شمولية ومطاطية في استيعاب ومعالجة ما يطرأ من مشاكل وتطورات أثناء التنفيذ وبعده ومسح الأراضي الفارغة التي يمكن استخدامها للتطوير الحضري،أكدت في الوقت ذاته الدراسة الشاملة للنقل في مدينة بغداد من قبل الاستشاريين سكوت ويلسون كير كباتريك وشركاءهم عام ١٩٨٣، أكدت على حقيقة الترابط العضوي بين الفعاليات البشرية والحركة التي تنجم عنها،والفعاليات البشرية هذه تتمثل بحجم وكثافة استعمالات الأرض في المدينة ومستوى الخواص الاجتماعية والاقتصادية للسكان،واستندت الدراسة في ذلك على تغيرات أساسية تمثلت بالسكان والقوى العاملة ومستوى الدخل وملكية السيارة الجدول (١).

يتجلى لنا بوضوح حينما نقارن بين سنة ١٩٨٠ وسنة الهدف ٢٠٠٠(الجدول ١) وبغداد سنة ٢٠١٩ لظهر حجم التطورات التي وصلت إليها المدينة، فقد بلغ عدد سكان مدينة بغداد ٥٩٠٠٠٠٠ نسمة سنة ٢٠١٩، فيما بلغ عدد الأسر ٨٩٨٨١١ أسرة، أما القوى العاملة في المدينة فقد بلغ ٢٨٦٨٥١ عاملا، فيما ازدادت ملكية الأسرة للسيارة لتصل الى ٠,٩ بعد إن زاد عدد السيارات في المدينة من ٢٣٣٣٤٩ سيارة عام ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٠٠٠٠ سيارة خاصة سنة ٢٠١٩ بعد أن تم السماح بإدخال سيارات السكراب الكورية إلى البلاد بعد عام ٢٠٠٣.

الجدول (١)

الدراسة الشاملة للنقل في مدينة بغداد والمتغيرات الأساسية المعتمدة فيها.

المتغيرات	وحدة القياس	سنة الأساس ١٩٨٠	سنة الهدف٢٠٠٠
عدد السكان	مليون نسمة	٣٤٣	٤,٥
عدد الأسر	ألف أسرة	٤٦٠	٨٣٠
القوى العاملة	ألف شخص	٦٥٠	١٥٠٠
دخل الأسرة	دينار بالشهر	١٤٣	٢٤٠
ملكية السيارة	سيارة للأسرة	٠,٢	٠,٢

المصدر: قرنفل غزول، الدراسة الشاملة للنقل في مدينة بغداد، تقرير مقدم إلى الدورة التعليم المستمر /بغداد ٢٠٠٠، الصورة المستقبلية والتطور العمراني، كلية الهندسة،٢٥ شباط إلى الأول من آذار ١٩٨٤، ص٢.

المبحث الثاني- مشكلة النمو السكاني

ازداد معدل نمو سكان مدينة بغداد بشكل عشوائي غير منضبط على حساب بقية مدن العراق الأخرى وريفه، إذ تراوح معدل النمو الحضري لمدينة بغداد بين (٧,٢- ٤,٧) خلال المدة ١٩٤٧-٢٠١٩ الجدول (٢)، فيما بلغت الكثافة العامة في المدينة ٦١٧٩,٩ شخص /كيلو متر مربع لسنة ٢٠٠٤ الخريطة (١).

جدول ٢

عدد سكان مدينة بغداد ومعدل نموهم لسنوات التعداد العام للسكان وتقديرات سنتي ٢٠٠٤و٢٠١٩.

السنة	عدد السكان	معدل النمو
١٩٤٧	٥١٥٤٥٩	-
١٩٥٧	٧٨٤٧٦٣	٧,٢
١٩٦٥	١٦٢٦٢٣٠	٦,٥
١٩٧٧	٢٧٢٦٨١٨	٥,١
١٩٨٧	٣٨٤١٢٦٨	٤,٨
١٩٩٧	٤٤٨٣٥٠٠	٤,٧
٢٠٠٤	٥٥٢٤٤٢٢	٤,٧
٢٠١٩	٥٩٣٢١٥٤	٤,٧

المصدر:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات ١٩٤٧،١٩٥٧،١٩٦٥،١٩٧٧،١٩٨٧،١٩٩٧، وتقديرات عام ٢٠٠٤و٢٠١٩، أمانة بغداد.

تكمن المشكلة في أن هذه الزيادة في عدد السكان لم يرافقه نمو مماثل في الإمكانات الاقتصادية والخدمية والعمرانية، وهذا ما نلاحظ انعكاساته السلبية في مختلف الخدمات (تعليم وصحة وبنى تحتية وسكن) إذ بلغ العجز السكني في مدينة بغداد(١٦٤٦٢١) وحدة سكنية مقارنة مع ما متوفر البالغ (٤٤١٨٨٥) وحدة سكنية لسنة ١٩٩٧،علما انه حدث انشطار كبير للأسر في المدينة بعد سنة ٢٠٠٣ ليصل عدد الأسر الى(١١٧٦٩١٩) أسرة سنة ٢٠١٦ الجدول(٣)،ومن ثم فان العجز في عدد الوحدات السكنية بلغ (٤٩٥٠٦٦)وحدة سكنية وبلغ نسبة الأسر التي لا تمتلك وحدة سكنية ٤٢% من سكان مدينة بغداد.

وارتفع معدل إشغال الوحدات السكنية بالأسر(الكثافة الاسكانية) البالغ (١,٧٢) الجدول (٤) ليدل على وجود حاجة إسكانية كبيرة الخريطة (٢)،كما إن معدل نمو الرصيد السكني لا يساوي معدل نمو الأسر،الأمر الذي يجعل الهدف الاستراتيجي للدولة (وحدة سكنية لكل أسرة)بعيدا عن التحقق إذا لم تعالج مشكلة الإسكان بوضع حلول ناجعة ترفع من مستوى إنتاجية الوحدات السكنية، وأن هذا المعدل يعد مرتفعا مقارنة بدول العالم فهو في اليابان مثلا (٠,٨)وفي اسبانيا (٠,٨٨)وفي المانيا(١,٠٣) وفي الجزائر (١,٠٥) وفي الهند (١,٠٢)وفي بنغلادش (١,٣٦)أسرة /وحدة سكنية.

خريطة ١
الكثافة السكانية العامة (حسب المحلات) في مدينة بغداد لسنة ٢٠٠٤

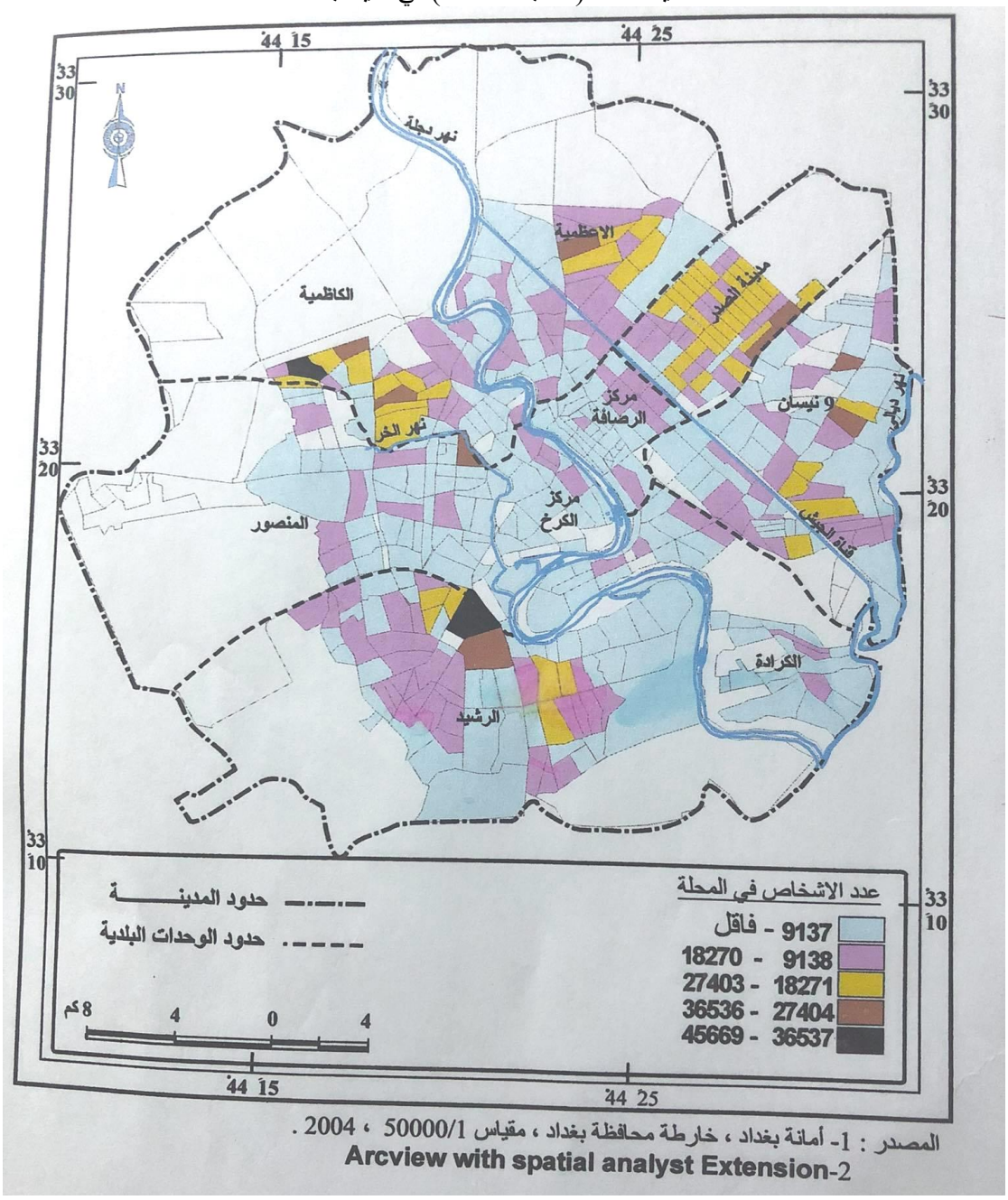

المصدر : 1- أمانة بغداد ، خارطة محافظة بغداد ، مقياس 50000/1 ، 2004 .
Arcview with spatial analyst Extension-2

من خلال ما ورد يظهر ان هناك نمو عشوائي افضى الى نشوء أحزمة البؤس misery belts حول المدينة أو ما يسمى بالسكن العشوائي، والذي بدأ منذ وقت مبكر إبان فيض الهجرة في بداياتها في خمسينيات القرن العشرين، فقد شهد عقد الخمسينيات والستينيات أعلى معدلات الهجرة إلى مدينة بغداد،إذ بلغت نسبة المهاجرين إلى أعداد السكان في العام ١٩٥٧ حوالي ٦٨% وفي العام ١٩٦٥ كانت نسبتهم ٢٠% الجدول (٥)،وتعود أسباب هذه الهجرة إلى حدوث فيضانات عامي(١٩٥٤-١٩٥٨) الذي أدى إلى تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الأمر الذي دفع بإعداد كبيرة من السكان إلى ترك مناطقهم نحو مدينة بغداد،فضلا عن توفر فرص العمل أفضل من الريف وجودة خدمات التعليم فيها والخدمات الصحية ورغبة المواطن بالحصول على حياة أفضل مما هو عليه في الريف.، ولكن ذلك افضى الى ارتفاع مستوى الكثافة السكنية في مدينة بغداد الخريطة(٣).

وانقسمت المدينة الى مسارين،قطع الأول مراحل متقدمة وحرجة جداً،بينما الثاني منها يتحرك بعيدا في مواقع مختلفة اشتد نشاطه بعد سنة ٢٠٠٣ بعد أن رفعت القيود أمام عملية تمليك الدور بالنسبة للسكان الذين محل تولدهم في المحافظات، وهذا ما يمكن ملاحظته بسهولة ويسر من خلال المؤشرات المدنية الناتجة عنه، مثل ارتفاع أسعار الدور والأراضي،واكتظاظ الطلبة في المدارس والجامعات وانخفاض مستواهم العلمي، وانخفاض أداء خدمات النقل داخل المدينة، وانخفاض مستوى أداء المؤسسات

الصحية،والازدحام على عيادات الأطباء والمتاجر والأسواق والشوارع،وارتفاع مستوى الجريمة،والتحلل الاجتماعي وارتفاع حالات الطلاق، واتساع المدينة المساحي،وزيادة التجاوزات على الأراضي غير السكنية.

جدول ٣

العجز السكني في مدينة بغداد لسنوات التعداد والتقديرات لسنة ٢٠٠٩و٢٠١٦.

السنة	عدد الأسر	عدد الوحدات السكنية	العجز السكني
١٩٧٧	٣٨٤٧٣٩	٢٨١٧٣٩	١٠٣٠٠٠
١٩٨٧	٥٢٧٠٠٢	٤١٥٧٢٨	١١١٢٧٤
١٩٩٧	٦٠٦٥٠٦	٤٤١٨٨٥	١٦٤٦٢١
٢٠٠٩	٨٩٨٨١١	٥٦١٣٢١	٣٣٧٤٩٠
٢٠١٦	١١٧٦٩١٩	٦٨١٨٥٣	٤٩٥٠٦٦

المصدر: التعداد العام للسكان ١٩٧٧و١٩٨٧و١٩٩٧وتقديرات سنة ٢٠١٦ و٢٠١٩.

جدول٤

المؤشرات الإسكانية والسكانية لمدينة بغداد لسنة ٢٠١٩.

معدل حجم الأسرة	٦,٧ شخص
معدل إشغال الوحدة السكنية بالأسر	١,٧٢ أسرة /وحدة سكنية
معدل اشغال الوحدة السكنية بالأشخاص	٨,٧ شخص /وحدة سكنية
معدل عدد الغرف لكل أسرة	٢,١٩ غرفة/أسرة
معدل عدد الأشخاص لكل غرفة	٣,٠٨ شخص/غرفة

المصدر: بالاعتماد على: نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، وتقديرات ٢٠١٩.

خريطة ٢

الكثافة السكنية لعدد الاسر /كم^2(حسب المحلات) في مدينة بغداد

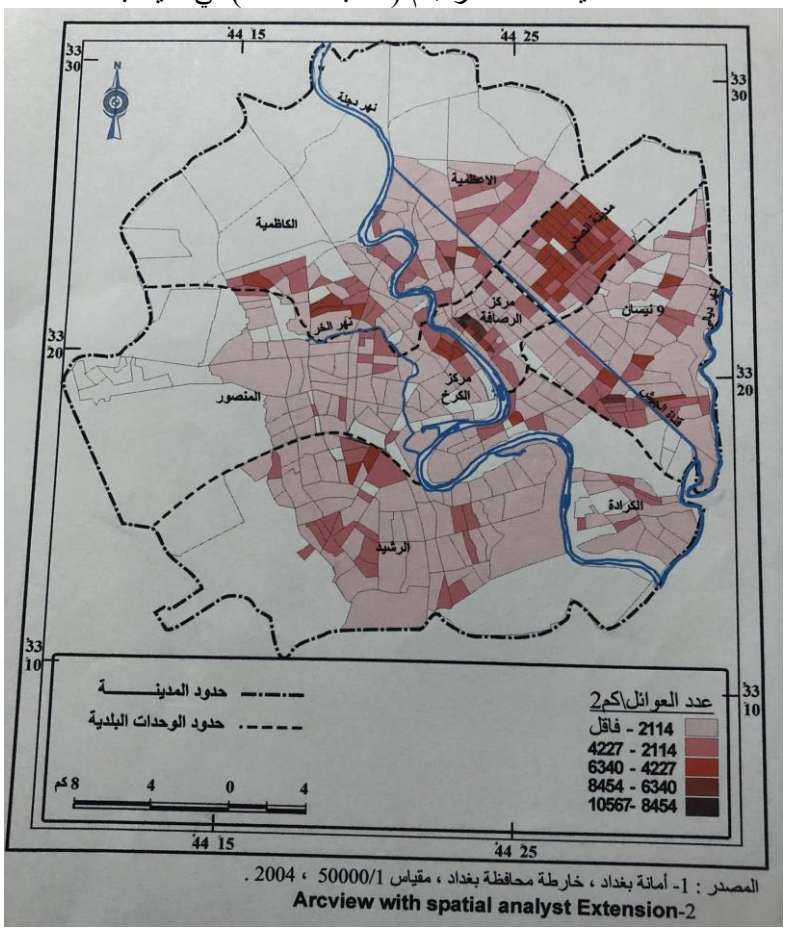

جدول٥

نسبة المهاجرين إلى مجموع السكان ومعدل النمو السنوي في مدينة بغداد للمدة ١٩٤٧- ٢٠٠٩.

السنة	نسبة المهاجرين %	معدل النمو السنوي
١٩٤٧	٨	-
١٩٥٧	٦٨	٤,٤
١٩٦٥	٢٠	٩,٦
١٩٧٧	١٠	٤,٣
١٩٨٧	١٣	٣,٤
١٩٩٧	١١	١,٩
٢٠٠٧	١٤	٢,٥

المصدر: سوسن صبيح حمدان، الهجرة الريفية وانعكاساتها المستقبلية على المدينة "مدينة بغداد نموذجا"، مجلة العرب والمستقبل،٢٠٠٩ العدد ١٥، ص١٥٧.

خريطة ٣

الكثافة الاسكانية لعدد الوحدات السكنية/كم^2(حسب المحلات) في مدينة بغداد.

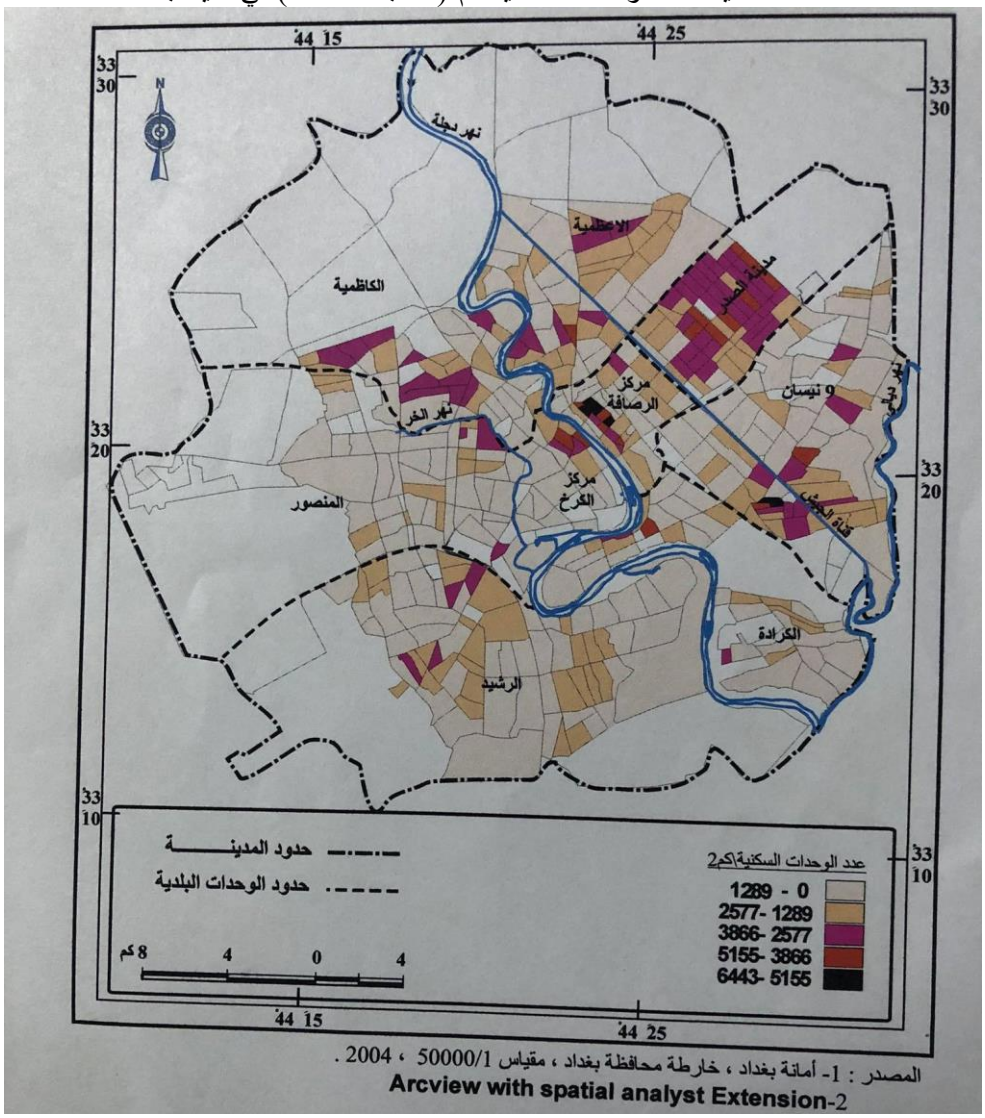

المصدر : 1- أمانة بغداد ، خارطة محافظة بغداد ، مقياس 50000/1 ، 2004 .
Arcview with spatial analyst Extension-2

المبحث الثالث- مشكلة القدرة الإنتاجية

تعتمد السياسات الحضرية بشكل كبير على البنية الاقتصادية ولا سيما دول العالم المتقدم والمدن الكبيرة فيها تمشيا مع مبادئ السياسة العامة لهذه الدول وفي جميع مراحل نموها، ولهذا المحرك الاقتصادي جانبان هما؛ الجانب الإنتاجي والجانب الاستهلاكي، وعلى أساس التوازن بين هذين الجانبين يمكن تلمس القدرة الإنتاجية للمدينة،(وعلى سبيل المثال بلغت قيمة المشتريات

للجمعيات التعاونية والاستهلاكية في بغداد لعام ٢٠٠٩(٣,٥٧٤,١٣٠ إلف دينار)، فيما بلغت قيمة المبيعات للجمعيات نفسها(٣,٧٥٦,٩٢٧ ألف دينار)،أما العناصر التي تعتمد عليها عملية التوازن هذه هي: القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة،وضخامة عدد المستهلكين،وسهولة المواصلات التي تربط المدينة بأجزاء إقليمها،وتوفر رؤوس الأموال الكبيرة،والخبرة الفنية والتقنية، وعدد المؤسسات الاقتصادية والخدمية ونوعها وقدرتها الإنتاجية الجدول (٦).

ويمكن الكشف عن قدرة المدينة الإنتاجية من خلال العلاقة التأثيرية المتبادلة بين السكان والنشاط الاقتصادي،فمن حيث طبيعة التأثير يمكن اعتبار تركز النشاط الاقتصادي في مدينة بغداد كونها عاصمة البلد كان سببا رئيساً من أسباب النمو السكاني وبشكل خاص جذب المهاجرين إليها بفعل ما تتيح تلك القدرات الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية من فرص عمل ودخل للسكان،كما أن تركز السكان التقليدي في مراكز النمو الحضري التقليدية كان في الوقت ذاته مبررا أساسيا لجذب الاستثمارات لمختلف الأنشطة الاقتصادية للتوقيع في تلك المراكز المحددة بفعل ما يؤديه السكان من دور في تحقيق الاقتصاديات الحضرية (Urban Economics) لتلك المراكز كما هو الحال في مدينة بغداد[٤]، إن هذه العلاقة تتيح من تحقيق زيادة في القدرة الإنتاجية للمدن شريطة أن لا تؤثر على قدرتها الاستقطابية هذه على مكوناتها.

ومن جانب آخر فان العلاقة التأثيرية هذه لا تشمل جميع المدن، الأمر الذي يجعل المدن المصدرة للأيدي العاملة خاوية اقتصاديا وضعيفة في قدرتها الإنتاجية، ولا سيما إنها صدرت أيدي عاملة منتجة واحتفظت بالسكان المستهلكين في الأغلب، وتدعو الحاجة في مثل هذه الحالات نحو ضمان توجيه اقتصادي- سكاني لنمو المدن، بعبارة أخرى إلى أي حد من وجهة النظر الاقتصادية يمكننا أن نسمح للمدينة بنمو سكانها [٥]. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التخطيط والتخصيص المتكامل لموارد مدينة بغداد نزولا إلى مستولى أصغر مدينة في البلد من أجل تحقيق موازنة إيجابية بين حجم المدينة الاقتصادي والسكاني ومن ثم يتعين على الجهات المخططة أن تضع خطة لاستثمار الأراضي تتعامل مع الأنساق البيئية الريفية والحضرية بوصفها عناصر مكونة لنسق واحد متكامل، وهذا للأسف ما لا يحصل لحد هذا الوقت.

ولكي نزيد من قدرة مدينة بغداد كونها مركزا للإنتاج والحفظ والتخزين والتصدير للمنتجات الغذائية، هو أن تنسجم جنبا إلى جنب مع الإقليم المحيط بها، وتصبح جزءاً متمما له، وتصبح حينئذ التنمية الحضرية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الإقليمية والقومية، وهذا أحد أهم سمات التنمية الحضرية المخططة بشكل سليم [٦] لان ذلك يعني سيطرة مركزية فاعلة لتوزيع عوامل الإنتاج على مستوى مدن الإقليم أو الدولة، ويضمن سلاسة تطور بقية مدن البلاد بشكله الطبيعي.

جدول٦

عدد المنشآت الاقتصادية الكبير والصغيرة والمشتغلين وأجورهم والإنتاج ومستلزمات الإنتاج في مدينة بغداد لسنة ٢٠٠٩.

المنشآت الكبيرة	العدد	المنشآت الصغيرة	العدد
عدد المنشآت	١٥	عدد المنشآت	١٦٨٩٠
عدد المشتغلين	١٩٧	عدد المشتغلين	٤٠٨٤١
الأجور والمزايا	١٠٠٣١٥	الأجور والمزايا	١١٦٦٦٤٧
قيمة الإنتاج	١٢٧١٣٤٠	قيمة الإنتاج	١٥٢٣٨٩٨٩
قيمة مستلزمات الإنتاج	٧٨٢٦٤٦	قيمة مستلزمات الإنتاج	٨٢٦٢٩٦٤٤

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات السكان والقوى العاملة حسب الوظائف، جداول متفرقة،٢٠١٠.

المبحث الرابع- حجم الموارد المالية

يدخل الى كل مدينة موارد من مصدرين أولاهما؛ ما تخصصه ميزانية الدولة لها، والآخر ما تحصل عليه المدينة من رسوم وضرائب وعوائد استثمارية،ومن هذين المصدرين تستطيع المدينة أن توفر رأس مال ثابت تسخره لأغراض التنمية المكانية ووفق أسلوب تخطيطي مبرمج لمدة من الزمن،وهذا الأسلوب الإنمائي الحضري لرأس المال يقدم منهجا أو طريقة لتنفيذ المرافق العامة المتضمنة في خطة عامة أو خطة رئيسة في منطقة حضرية معينة، مع الأخذ ضمن أولويات التخطيط بالبحث عن موارد جديدة تضيف دخل جديد لخزانة المدينة سواء كان ذلك بتطوير فعالية وكفاءة المرافق أو المؤسسات القائمة أو استحداث مشاريع ومؤسسات جديدة ينتظر أن تأتي بعائد جديد للمدينة.

وللأسف الشديد فان مدينة بغداد لم تستفيد من هذين المصدرين كثيرا وذلك لظروف البلد المضطربة خلال العقود الماضية، فلا تزال خدمات الهاتف غير قادرة على تغطية كافة مناطق بغداد،إذ أن ٤٠% من الوحدات السكنية محرومة من هذه الخدمة، كما أن ١٢% من الوحدات السكنية غير مرتبطة بشبكة الصرف الصحي،وان ٢٠% من الإحياء السكنية تفتقر إلى شوارع ممهدة و٧٠% منها غير جيدة،فضلا عن تردي مخيف في الخدمات الصحية على مستوى عدد وكفاءة الأطباء أو عدد وكفاءة المستشفيات ،ومثلها تماما في الجانب التعليمي الذي لم يعد قادرا على النهوض بمهامه سواء على مستوى المدارس أو الجامعات الجدول(٧).

جدول ٧
معايير كفاءة الخدمات العامة في مدينة بغداد لعام ٢٠٠٩

المؤشرات	وحدة القياس	مدينة بغداد
مستشفى	مستشفى لكل ١٠٠ ألف نسمة	مستشفى لكل١٣٠ ألف نسمة
مركز صحي	مركز صحي لكل ١٠ آلاف نسمة	مركز لكل ٢١ ألف نسمة
سرير	سرير لكل ٢٠٠ شخص	سرير لكل ٢٤١ شخص
طبيب	طبيب لكل ١٠٠٠نسمة	طبيب لكل ١٤١٥ نسمة
موظف صحي	موظف لكل ٤٥٠ شخص	موظف لكل ٦٠٢ نسمة
الشوارع	٢٥ متر مربع لكل فرد	١٦ متر مربع لكل فرد
روضة	روضة لكل ٥٠٠٠ نسمة	روضة لكل ٥٠١٥ نسمة
مدرسة ابتدائية	مدرسة لكل٢٥٠٠ نسمة	مدرسة لكل ٣٠٠٠ نسمة
مدرسة متوسطة	مدرسة لكل ٥٠٠٠ نسمة	مدرسة لكل٥٦٠٠ نسمة
مدرسة ثانوية	مدرسة لكل ١٠٠٠٠ نسمة	مدرسة لكل ١٤٠٠٠نسمة
استعمال تجاري	٢٣٠٠ م^{٢}لكل ألف من السكان	٢٤٠٠ م^{٢}لكل ألف من السكان

المصادر: اعتمادا على:
١- وزارة التخطيط،هيئة التخطيط الإقليمي، قسم الإسكان والمستوطنات البشرية، أسس ومعايير مباني الخدمات العامة لسنة ٢٠٠٩.
٢- أمانة العاصمة،التقرير التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد حتى سنة ٢٠٠٩.
٣- رياض الجميلي،الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة،١٩٩٧،ص١٧١.
٤- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات السكان والقوى العاملة حسب الوظائف، جداول متفرقة لعام ٢٠١٠.

ثم ان المدينة لم تكتفي بما ذكرناه إنما تعتمد أيضا على الوفورات الاقتصادية الخارجية (اقتصاديات التركز الحضري)والتي تقسم إلى [٧]: اقتصاديات الموقع والاقتصاديات الحضرية التي توفرها المدينة من خلال أسواقها الكبيرة وتطور سوق العمل الحضري والخدمات التجارية والمصرفية والتمويلية والاقتصاديات المرتبطة بخدمات النقل والاتصالات والفندقة، فقد بلغت الإيرادات والمصروفات والمشتريات للفنادق في مدينة بغداد لسنة ٢٠١٩ والبالغ عددها ٣١٦ فندقا (١٦٧٠٠٣٨٧، و٢٣٨٣١١٦، و٨٧٦١٥٦ ألف دينار) على التوالي، فيما بلغ عدد المشتغلين في الفنادق ١٦٥٣ وبأجور مدفوعة بلغت ١١٣٤٠٦١ دينار لنفس السنة.

المبحث الخامس- مستوى دخل الفرد

هناك قاعدة لها علاقة بالدخل الفردي وهي: يتناسب الدخل الفردي عكسيا مع حجم السكان وطرديا مع الدخل القومي، وعلى أساس هذه القاعدة فأن المدن العربية الكبيرة ومنها بغداد أصبحت تمثل المكان الذي تتمركز فيه مختلف النشاطات الاقتصادية على مستوى الدولة،إلا أنها لم تستثمر بشكل عقلاني من قبل إدارة المدينة ومن ثم أضعف ذلك قدرة المدينة على الإعالة، ويرتبط الدخل على ما متوفر من فرص العمل التي تفتقد إليها المدينة،فقد قدرت وزارة التخطيط نسبة البطالة ب٣٥,٧% للذكور و١٦%للإناث وبإجمالي ٢٨%سنة ٢٠١٨،أما الفجوة بين الريف والحضر فبلغت ٣٠%في الحضر و٢٥,٤%في الريف.

وعلى أساس هذه العلاقة فان مدينة بغداد تندرج في سياق واقعها العربي ضمن الدول ذات الاقتصاد النفطي الذي تتوزع بموجبه البلدان العربية إلى ثلاثة مجموعات متباينة اقتصاديا وبشريا وكالآتي:

١- البلدان المنتجة للنفط، تشكل ٣٠% من السكان،وتحصل على ثلثي الإنتاج العربي الإجمالي ويبلغ معدل دخل الفرد فيها بين (٧٣٩١دولار في العراق و٩٨ ألف دولار في قطر لعام ٢٠٢٠).
٢-البلدان غير النفطية ونصف المصنعة،تضم نصف السكان،وتمتلك ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، تراوح معدل دخل الفرد فيها بين ٦٥٧٩ دولار في مصر و ٨٥٥ دولار في لبنان.
٣-البلدان الأقل تطوراً،بلغ معدل دخل الفرد فيها بين ٢٢١٨ دولار في موريتانيا وأقل من ٥٠٠ دولار في الصومال.

وعليه فان مدينة بغداد من المفترض أن تكون ضمن المدن ذات القدرة العالية على الإعالة بموجب هذا المعيار إلا إن الحقيقة هي عكس ذلك تماما،مما يعطي دلالة أكيدة إلى إن هناك مشاكل كبيرة في هذا السياق لعل في مقدمتها هي بعثرة المال العام،أو عدم القدرة على استثماره،ومن ثم يضع هذا الأمر عراقيل كبيرة أمام المخططين لمثل بلد كالعراق،بعبارة أخرى إن الدخل القومي لا جدوى له إن لم يوظف بتنمية المدن أو إنعاش دخل المواطن،ومن ثم فان بلداً نفطياً كالعراق فيه خلل في الموازين لابد من إصلاحها بشكل أو بآخر كي يتماشى مع قياسات العصر ويندرج ضمن الدول ذات الاقتصاديات المتشابهة معه.

بلغ وسيط دخل الأسرة الشهري في مدينة بغداد ٣٢٥٠٠٠ دينار حسب نتائج المسح السريع لميزانية الأسرة المنفذ عام ٢٠٠٥، إما المتوسط العام لدخل الأسرة الشهري بلغ ٤٤٩٢٩٠ دينار،إذ يلاحظ إن وسيط دخل الأسرة أقل من متوسط دخلها،ذلك لان المتوسط يتأثر بالقيم المتطرفة لا سيما الدخول العالية، أما الوسيط فهو يعتمد المستوى الذي يتوسط القيم ولا يتأثر بالقيم المتطرفة،

أما من حيث مصدر الدخل فان الدخول المتأتية من الأجور والرواتب المستلمة من كافة القطاعات (عام +حكومي خاص) ساهمت بنسبة ٤٦% من مجموع الدخول، ويعود سببها الرئيس إلى تحسن رواتب وأجور العاملين في أجهزة الدولة،إذ لم تزد هذه النسبة خلال الثمانينات والتسعينات عن ٢٥%.

وحينما نقارن ذلك مع وسيط الأسرة لسنة ٢٠٠٣ البالغ ١٨٥٨٣٣ دينار ولسنة ٢٠٠٤ البالغ ٢١١٠٠٠ دينار، يلاحظ انه ضعف زيادة نسبته سنة ٢٠٠٥ قدرها ٧٥% عن سنة ٢٠٠٣ و٤٥% عن سنة ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بتوزيع الدخل على ابواب الانفاق فقد شغلت نسبة الأنفاق على المواد الغذائية المرتبة الأولى حيث بلغت ٤٦,٨% من مجموع الأنفاق العام، أما الأنفاق على النقل فشغلت المرتبة الثانية إذ بلغت ١٨,٥% وهي مرتفعة مقارنة بنسبتها للأعوام ١٩٩٣ و٢٠٠٢ البالغة ٥% و ٤% على التوالي، وارتفعت نسبة الأنفاق على التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة ٩,٦% مقارنة بمثيلها في عام ١٩٩٣ البالغة ٤%.

واشارت نتائج المسح المذكور بان الفئات التي تحصل على متوسط دخل شهري يقل عن ١٢٠ ألف دينار تشكل الأسر فيها نسبة ٧,٦% من مجموع الأسر، لكنها تتسلم ١,٣% من أجمالي دخول الأسر، في حين أن الفئات التي يتراوح متوسط دخلها الشهري ما بين ١,١-١,٨ مليون دينار فأكثر تشكل ٣,٩% من مجموع عدد الأسر لكنها تتسلم ٢١,٥% من إجمالي دخول الأسر في الحضر والريف، وظهر من المسح أيضا بان أدنى ١٠% من الأسر تستلم ١,٩% فقط من إجمالي دخول الأسر، وان أعلى ١٠% من الأسر تستلم ٣٢,٦% من إجمالي دخول الأسر في العراق، وان أدنى٥٠% من الأسر تستلم ٢٢,٤% في حين أن أعلى ٥٠% من الأسر تستلم٧٧,٦% من أجمالي دخول الأسر في عموم العراق [٨].

المبحث السادس- مستوى الفقر الحضري

يتضمن الفقر في المدن على عدة انواع منها: الفقر الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والسياسي في آن واحد، أي إن الفقر في المدن ليس تخلفا اقتصاديا فحسب كما يعتقد الكثير بل هو قضية أبعد واشمل ألا وهي مشكلة التنمية الاجتماعية [٩]، إن الفئات الحضرية الفقيرة في مدينة بغداد آخذة في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي بسبب النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء،إذ تشير إحصاءات وزارة التخطيط العراقية لسنة ٢٠٠٩ في أن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى ٤٠% من الشعب العراقي أي بواقع ثمانية ملايين نسمة،وكان أحد أسباب الفقر في مدينة بغداد بالذات فضلا عما ذكر هو؛ زيادة الهجرة إليها،وعدم توفر فرص العمل، وضعف عوامل التنمية الحضرية الاجتماعية والاقتصادية،وتشوه صورة البناء الاجتماعي الحضري بسبب كثافة السكان، وعدم التناسب الديموغرافي والتباين الاقتصادي،ومثال على ذلك، تضاعف هزال الأطفال من ٤%سنة ٢٠٠٦ إلى ٨%سنة ٢٠٠٩،والهزال لدى الأطفال لا يرجع فقط إلى كمية الأغذية التي يأكلها الطفل بل إلى قدرة الجسم على الاحتفاظ بما يأكله.

إن المؤشرات التي ذكرت يقينا تؤدي إلى إضعاف قدرة المدينة من أن ترتقي بسكانها إلى مستوى الحضرية(Urbanism)فكيف إذن وهذا الحال أن تؤدي وظائفها وتلبي احتياجات سكانها في ظل ضغوط أكثر بسبب تضاعف عدد سكانها،غير الجنوح نحو البحث عن بدائل نمو جديدة،ووسائل تنموية جديدة أيضا، وفاعلية إدارية أكثر حزما لمواجهة مشاكل المستقبل.

اما على مستوى مناقشة الفقر في البلدان العربية تظهر مؤشرات الفقر فيها الى وجود مجموعتين من الدول :تضم الأولى التي يزيد فيها معدل الفقر عن ٣٠% والمتكونة من الدول الأقل دخلا مثل جزر القمر(٤٢%)، والسودان(٧٧%)،وموريتانيا (٣١%)،والصومال(٨٠%)،وجيبوتي (٥٠%)،واليمن(٨٥%)،وفلسطين(٥٠%٩)،وسوريا(٨٧%) ولبنان(٥٥%) وتضم المجموعة الثانية كلا من الأردن (١١%)،والمغرب (١٤%)،،والجزائر (١٥%)،وتونس(١٥%)، والعراق (٢٧%) وفي مصر(٢٩,٧ %) [١٠].

وعلى المستوى العالمي انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى أكثر من النصف، أي أكثر من ١,٩ مليار شخص في سنة ١٩٩٠ إلى ٨٣٦ مليون شخص في سنة ٢٠١٥، ولكن رغم هذا التقدم، لا يزال الوطن العربي متأخراً في جهوده لمكافحة الفقر.

سابعا- مشكلة النقل والمرور في مدينة بغداد

واستنادا إلى أمانة بغداد بلغ عدد السيارات الخاصة المسجلة فيها لسنة ٢٠٢٠ مليونين سيارة، أي أن معدل ملكية السيارات هو بحدود سيارة لكل أربعة مواطنين (النسبة في عام ١٩٨٣ كانت سيارة لكل عشرة مواطنين) وهذا المعدل التقديري لا يأخذ بالاعتبار سيارات نقل البضائع والحمل بمختلف أنواعها وأحجامها والسيارات الحكومية التي تجول في المدينة وهي بمئات الألوف كما انه لا يحسب السيارات العابرة عبر بغداد وهي متجه إلى المحافظات الأخرى(المرور النافذ).

والى جانب عدد السيارات فقد أقحمت الأرصفة في مدينة بغداد بوظائف هي غير التي وضعت لأجلها مما أضعف من الأداء الوظيفي الأساسي الخاص بها منها افتراشها من قبل الباعة بالمفرد وباعة الخضر والفواكه دافعة المشاة بالسير في نهر الشارع مزاحمة للمرور الآلي ومربكة له، وهناك ظاهرة أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها ألا وهي استخدام الرصيف كموقف لانتظار السيارات مما يربك سير المشاة على الرصيف ومن ثم المرور الآلي في الشارع.

يعد استيعاب الشارع وقابليته التصريفية بما يتسم به من خصائص فنية ومكونات إضافية أخرى أحد المعايير التي يقاس من خلالها كفاءة أداء الشبكة، وحينما تم قياس كفاءة شوارع مدينة بغداد ظهر إن نسبة(٧٩%) من شوارع مدينة بغداد يزيد فيها حجم المرور عن طاقته الاستيعابية[١١]،وهذا أمر خطير ينذر بعواقب وخيمة تتعلق بإمكانية الوصول والحوادث المرورية والقدرة الانتاجية

للمدينة، وعند مقارنة عدد الحوادث بعدد السيارات في مدينة بغداد فان هناك ١١٥ حادثة لكل ١٠٠٠٠ سيارة في المدينة،وفيما يتعلق بعدد القتلى مقارنة بعدد السيارات شغل العراق الموقع الحادي عشر بين دول العالم أي ٤٦ قتيل لكل ١٠٠٠٠ سيارة سنة ٢٠٠٩ مع ان المعدل العالمي هو ٣٠ قتيلا لكل ١٠٠٠٠ سيارة.

ويلاحظ أن الكثير من المدن التي تعاني من الكثافة المرورية الناتجة عن عدم التناسب بين عدد السيارات وسعة الشوارع فيها قد اتجهت إلى إتباع عدة أساليب كحلول لمثل هذه المشكلة وبالإمكان تطبيقها على مدينة بغداد منها:

١-العمل على زيادة دور النقل العام (باص المصلحة) إذ أن عدد الباصات التي يجب أن تتوفر في مدينة بغداد تكون وفق معيار ألف باص لكل مليون نسمة، أي أن بغداد تحتاج إلى ٦٠٠٠ باص مصلحة، بشرط أن تكون الخطوط كافية وتغطي كافة قطاعات المدينة وتتكفل الالتزام بالوقت لوصول الموظفين إلى دوائرهم، هذا مع ان مدينة بغداد تخلو تماما من أي نوع من انواع باصات نقل الركاب في الوقت الحاضر في سنة ٢٠٢١.

٢-تشجيع استخدام الدراجات الهوائية للتنقل داخل المدينة واتخاذ تدابير لاستخدامها.

٣-رفع وعي المواطن بعدم استخدام سيارته الخاصة في حالة توفر النقل العام .

٤-البدء بإعلان المنطقة المركزية منطقة مغلقة تماما، لتخفيف الضخ الحاصل عليها من أركان المدينة كافة، مع توفير بدائل لتنقل المتسوقين وأصحاب المحلات التجارية والخدمية إلى مركز المدينة كأن يتم استخدام العربات التي تجرها الخيول (الروبل) أو بناء مواقف انتظار خاصة للدراجات الهوائية يمكن لأصحابها استخدامها في المنطقة المركزية فقط وإيداعها في هذه المواقف دون اصطحابها إلى أماكن سكنهم.

٥-أن تكون هناك إدارة مرورية صارمة في تطبيق القانون بحذافيره لغرض جعل انسيابية للمرور عالية الأداء.

٥- إيقاف التغييرات التي تحدث في استعمال الشوارع من استعمال إلى آخر وما يترتب عن ذلك من زيادة في الحركة المرورية باتجاه هذا الاستعمال الجديد سيما إذا كان تجارياً Commercial.

المبحث الثامن- امكانيات الحلول المقترحة لتحسين الحياة في المدينة

١-شمولية خطة المدينة

تعد خطة المدينة جزءاً من الخطة العامة للدولة،إلا انها تركز على المدينة من حيث الفضاءات الحضرية وتوزيعها ثم هيكلتها وتحديد شكلها وفقا للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية،بغية تحقيق أهداف معينة غايتها الوصول إلى خطة ملائمة لتنظيم استعمالات الأرض الحضرية وتحديد علاقاتها المكانية(١٢).

ثم إن خطة المدينة لا تقتصر على وضع تصاميم لهياكل حضرية تؤمّن استيعاب السكان وإسكانهم فحسب، بل إن مهمة التخطيط يجب أن ترتكز على فكرة إعادة توزيع السكان والموارد بصورة متناسقة في مختلف إنحاء البلاد، وذلك بهدف التخفيف من عوامل الجذب القوية في المدن الكبرى وفي العواصم كما هو حال مدينة بغداد ولتنظيم الكثافات السكانية غير المتساوية والتي تسبب اختلال في التوازن الإقليمي.

وقد خضعت مدينة بغداد إلى خمسة تصاميم،أعّد أولها من قبل المصمم الانكليزي ويلسن في بداية العشرينات من القرن العشرين وكان آخرها التصميم الأساسي الذي أعدته شركة بول سيرفس البولونية والتي بدأت به عام ١٩٦٥ (١٣) ثم أعيد النظر فيه من قبل الشركة الاستشارية اليابانية (J.C.C.F) عام ١٩٨٢ (١٤) وشغلت مخططات استعمالات الأرض حيزاً واسعاً من أعمال شركة بول سيرفس منها ؛أجراء المسح اللازم لاستعمالات الأرض، ووضع صورة أفضل لتوزيع المراكز التجارية،وحسن توزيع المناطق الخضراء والفضاءات المخصصة للتسلية وتطوير الخدمات الاجتماعية المختلفة وضمان حسن توزيعها بصيغة متكاملة ومتوازنة، وتطوير الخدمات العامة (الماء والكهرباء والمجاري ورفع القمامة ومعالجتها)، وإعادة النظر في سياسة الإسكان والأخذ بمبدأ الكثافة السكانية وزيادة السكن العمودي بحيث يستوعب ٢٠% من السكان وتحديد مواقع السكن ضمن الهيكل العمراني للمدينة،إلا إن تغيرات عشوائية كبيرة مخالفة لروح التصميم قامت بها أمانة بغداد أو مباركتها للمتجاوزين على الحق العام والتي طالت مختلف مناطق المدينة، الأمر الذي أبعد المدينة من الفائدة المرجوة منه،ومن ثم أفرغ من محتواه ومضامينه التخطيطية والنفقات الطائلة من الأموال التي خصصت له،وهذا هو شأن المخططات العربية التي أضحت هدفا لصرف المال والوقت دون فائدة السكان الحضريين بالذات منها.

هذه الاخفاقات كانت على نطاق التخطيط الحضري،فان الحال أسوأ حينما تدمج الخطط الحضرية مع الخطط القومية والتي يجب أن تكون كذلك (أي مدمجة وشاملة)(١٥) لكي تعالج الجانبين الريفي والحضري معا،لتضمن بالتالي جانبا شموليا ناجحا بدلا من الاهتمام بالجانب الحضري وإهمال الجانب الريفي كما هو معمول به في اغلب الدول العربية، لكن إلى الوقت الحاضر لم تفلح دولنا وإدارات المدن لا سيما العواصم من وضع خطة متكاملة شاملة وناجحة ولأسباب كثيرة لعل أهمها الفساد الإداري والمالي والأخلاقي وكانت النتيجة إن لازالت مدينة بغداد ضعيفة في قدرتها على الإعالة ومثقلة في مشاكلها.

٢- توزيع الاستثمارات بشكل متوازن

يعود تركز الاستثمارات مكانيا في المدن الرئيسة في العراق ولا سيما العاصمة بغداد بفعل توفر الاقتصاديات الخارجية وكان لتأثير العوامل الاقتصادية دوراً أساسياً في ذلك،والاعتماد المفرط على الكفاءات الاقتصادية (Economics Efficiency) ،فضلا عن ما تمتلكه العاصمة بغداد من عوامل موقعيه جغرافية وثقل سياسي وأداري كبير،وتنوع صناعي،وأسواق استهلاكية في التزود بالمواد الأولية،وبذلك لها القدرة على استقطاب كل مشروع استثماري جديد، وكان لتركز الأنشطة الاقتصادية والسكان وارتفاع

مستويات الدخول(النسبية) في العاصمة كان على حساب انخفاض مؤشرات النشاط الاقتصادي والتطور العمراني في المدن الصغيرة والريف في العراق[١٦].

ومن المؤكد ان يفضي التركز الاستثماري في مدينة بغداد إلى هجرة كبيرة إليها من المناطق المحيطة والفقيرة وبشكل مستمر كما نوهنا سابقا، بحيث أصبحت غير قادرة على توفير مستلزمات توقيع الفعاليات الاقتصادية بفعل ارتفاع كلف الأجور والنقل،وعاجزة عن توفير متطلبات الزيادة السكانية،وإذا كان مستوى الحياة المرتفع نسبيا في المناطق المركزية هو الأصل في التركز السكاني في هذه المناطق،فان تقليل الفروق في مستويات الحياة بين الريف والمدينة ونشر الاستثمارات يمكن له أن يكبح تيارات المهاجرين، وعليه،فان سياسة نشر ثمار التنمية في المناطق المتخلفة والمراكز الحضرية الأقل تطورا يمكن من خلالها تغيير اتجاهات التركز السكاني في المدن الرئيسة ومن ثم رفع قدرتها على إدارة عوامل التنمية السكانية بنجاح.

وقد يشكل نشر الاستثمارات عقبة أمام النجاح والتطور السريع في معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة كلف الإنتاج وانخفاض نسب الأرباح في بعض المراكز والتي يتطلب إنشاء المشروع الاقتصادي فيها بناء هياكل خدمية [١٧]،إلا إن دالة المنفعة الاجتماعية للمشاريع تكون عالية من خلال توفير فرص العمل وتحقيق التوازن المكاني الذي يساعد على الاستقرار السكاني ومن ثم التخفيف عن كواهل المدن الرئيسة وزيادة في قدرتها المكانية على احتواء متطلبات سكانها.

٣-الاعتماد على التقانة

تدخل التقانة هنا كمحرك أساسي يضمن التغييرات الجوهرية في المكونات الحضرية المادية والبشرية وصولا إلى الاستجابة المطلوبة،ومن خلال مضاعفة القدرات الإنتاجية والمنتوج،وبناء قاعدة اقتصادية متينة، وتنفيذ سياسات ومشاريع فاعلة وموجهة في سبيل تشغيل متكامل،منتج وفاعل عبر الاستثمارات التقنية،وبناء القدرة في إطارها الاجتماعي والسياسي والمؤسسي، ولما كانت التقانة منظومة فرعية من منظومة المجتمع الكلية،فإنها تعد أساساً لمختلف مفاصل الحياة الحضرية من خلال:

أ- للتقانة دور كبير في إمكانية الاستثمار الأمثل لموارد المركز الحضري.

ب- للتقانة مساهمة في عملية الحصول على البدائل المطلوبة لمكونات المدينة المادية (بناء،وخدمات، وإنتاج).

ج- تدفع الحيازة التقنية إلى إنشاء صلات وثيقة ومستمرة بالخبرات الدولية لمسايرة حركة التغيير العالمية.

د- إن ظاهرة الانفجار الحضري العربي وما آل إليه من مشاكل يمكن حلها بالركون إلى التقنيات الحديثة(البدائل) ومن خلالها مواجهة مشاكل المستقبل.

ه- إن الصورة المرسومة لمستقبل التحضر العالمي في القرن الحالي أشبه بقصص الخيال بالاعتماد على التقانة من حيث استخدام الطاقة الشمسية،والاستخدام المتعدد للمنزل،وتوفير المعلومات للمواطن وهو في منزله،بحيث لم يعد بحاجة إلى الانتقال من منزله وإنما يمكنه أداء عمله في المنزل ، وبالإمكان أن يصله إلى منزله كل ما يحتاجه من مأكولات ومواد غذائية طازجة، وبإمكان الطلبة أن يستلموا محاضراتهم من مدرسيهم عبر شبكة الانترنت، وبإمكان ربات البيوت أن يتزاورن عبر النت أيضا، وغيرها من التوقعات التي بدأنا نشهد طلائعها في الكثير من دول العالم المتقدم[١٨]،ترى كيف يمكن تحقيق ذلك في مدننا العراقية والعربية دون الاستخدام الواسع للتقانة.

٤-كفاءة الادارة الحضرية

يقع على ادارة المدن مهمة استقصاء حاجات المجتمع والسياسات والتخطيط والبرمجة وإعداد الميزانية،والتوظيف،وتنظيم المشروعات،وإدارة التنمية وتوفير الخدمات العامة، وتتعامل الإدارة الحضرية على العموم مع ثلاثة عناصر أولاهما؛ عنصر المجتمع والبيئة،وثانيهما؛ العنصر التنظيمي المرتبط بالإدارة وثالثهما؛ العنصر الفني والإجرائي المتعلق بقيام الإدارة بممارسة وظائفها[١٩].

وتظهر كفاءة الادارة هنا في كيفية احتواء هذه العناصر وتلبية المتطلبات المرتبطة بها وصولا إلى إشباع حاجات المجتمع الحضري، إلا إن الملاحظ إن المهمات المناطة للإدارة الحضرية في المدن العربية كافة وليس بغداد وحدها، إنها تعاني من جملة مشاكل تعيق أدائها وتوثر على كفاءتها،منها إنها لا تملك هيئات بلدية ذات سلطة كافية مما أدى إلى نموها غير المنظم متمثلا بالمركزية الإدارية،ولا تملك الإدارات الحضرية الأموال الكافية المحلية لأغراض التنمية،مقارنة بالمتطلبات الحضرية، فضلا من النقص في الأيدي العاملة المؤهلة والمشكلات البيئية المتراكمة،والمشكلات التنظيمية[٢٠]، ثم أضيف إليها الفساد المالي والإداري.

ويتطلب القضاء على هذه المشكلات أن ترتكز الإدارة الحضرية على قاعدة تعتمد نظم المعلومات الجغرافية لتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط في مختلف المجالات،وتنظيم الأجهزة الإحصائية لإجراء المسوح، وهذا يتطلب تهيئة إدارات حضرية فاعلة ومدربة لاستيعاب متطلبات المجتمع الحضري بكل تفاصيله.

الاستنتاجات

بعد الفراغ من كتابة هذا البحث، ظهر الآتي:

١-تعاني مدينة بغداد من نمو سكاني مفرط ويتطلب ذلك اعادة هيكلة خطط المدينة وبما يتناسب مع عدد سكانها من حيث حصة الفرد من الخدمات والوظائف.

٢-كان لتركز الأنشطة الاقتصادية والسكان وارتفاع مستويات الدخول(النسبية) في العاصمة كان على حساب انخفاض مؤشرات النشاط الاقتصادي والتطور العمراني في المدن الصغيرة والريف في العراق وتضخمها في العاصمة بغداد.

٣-ومن المؤكد ان يفضي التركز الاستثماري في مدينة بغداد إلى هجرة كبيرة إليها من المناطق المحيطة والفقيرة وبشكل مستمر.

٤-لا زال الاعتماد على التقانة ضعيفا ولا سيما انها تعد كمحرك أساسي يضمن التغييرات الجوهرية في المكونات الحضرية المادية والبشرية وصولا إلى الاستجابة المطلوبة.
٥-تحتاج مدينة بغداد على ادارة ذا كفاءة عالية تستقصي حاجات المجتمع والسياسات والتخطيط والبرمجة وإعداد الميزانية،والتوظيف،وتنظيم المشروعات،وإدارة التنمية وتوفير الخدمات العامة.

الهوامش:

(١) ينظر: امانة بغداد، شعبة GIS،2020.
(٢) وزارة التخطيط،هيئة التخطيط الإقليمي، قسم الإسكان والمستوطنات البشرية، أسس ومعايير مباني الخدمات العامة لسنة ٢٠٠٩.
(٣) رياض الجميلي،الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة،١٩٩٧،ص١٧١.
(٤) سوسن صبيح حمدان، الهجرة الريفية وانعكاساتها المستقبلية على المدينة "مدينة بغداد نموذجا"، مجلة العرب والمستقبل، العدد ١٥، ص١٥٧.

المصادر والمراجع

١- حليم بركات،المجتمع العربي المعاصر-بحث استطلاعي اجتماعي – مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص٨٩.
٢- نعمان الجليلي وآخرون تحليل قياسي لعلاقة التنمية الاقتصادية بزيادة سكان المدن، بحث ألقي في المؤتمر الجغرافي العراقي الخامس، تشرين أول /١٩٩٢، ص٣٤.
٣-سعد الدين إبراهيم حاضر المدن العربية ومستقبلها المؤتمر الإقليمي الثاني للسكان، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،١٩٨٩، ص٥٧.
٤- حسن محمود الحديثي الحجم الاقتصادي للمدينة وعلاقته بفرص النمو السكاني مجلة الجمعية الجغرافية العراقية العدد ٢٦، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٩١، ص٢٢٢.
٥- محمد سمير دركزنلي، الحجم الأمثل للمدينة وحدود نموها مجلة المدينة العربية، العدد ١٩، الكويت،١٩٨٩، ص٣٧.
٦- محمد صالح العجيلي التوازن الريفي –الحضري أسلوب أمثل للتنمية الحضرية المخططة، بحث ألقي في المؤتمر الجغرافي العراقي الخامس،١٩٩٥، ص٤.
٧-Richardson ,Harry w.,"Elements of Regional Economics Great Britain ,c.Nichols&co.,Ltd.,1969,p.91.
٨- مهدي العلاف،قياس الفقر في العراق رؤية مبسطة، بحث منشور في صحيفة الصباح في ١٣ مارس ٢٠٠٥.
٩- محمد صالح ربيع العجيلي،ظاهرة الفقر في الوطن العربي الواقع والأسباب والنتائج، الطبعة الأولى، بغداد،دار الشؤون الثقافية العامة،٢٠٠٧،ص٩٩.
١٠- https://www.independentarabia.com/node/93636/ يوم الاحد ٣ تموز ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.
١١- محمد صالح ربيع، جغرافية النقل الحضري- مبادئ واسس-الطبعة الاولى، عمان،مجدلاوي للنشر والتوزيع،٢٠١٦،ص١٧٦.
١٢-محمد شهاب احمد ومؤمل علاء الدين، المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة،بغداد مطبعة التعليم،١٩٩٠،ص٤٤.
١٣T Patterson-William ,Lande ues planning-Techniques of -implemenentation ,van Nostrand Reinhold company,Newyork,1979,p259،.
١٤-Clowson,Marion.Held R.Burnell,and Stoddard,charles H.Land for the future, by the Johns Hapkins,Baltimore,Mary Land,1960,p.272 .
١٥-Richardson ,Harry w.,"Elements of Regional Economics Great – Britain,c.Nichels&co.,Ltd.,1969,p.91.
١٦- وضاح سعيد يحيى ورسول الجابري،اثر الصناعات الزراعية على التنمية الإقليمية،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية،العدد ٢٦،بغداد،مطبعة العاني،١٩٩١،ص١٧٤.
١٧- Hanson, Niles M.,"French Regional planning ,"Ediburgh University press,1968,p.3.
١٨- سعيد محمد الحفار،المستوطنات البشرية من المنظور البيئي لعام ٢٠٠٠،المدينة العربية،العدد ٤١،السنة التاسعة،كانون الثاني،١٩٩٠،ص٣٣.
١٩- ملخص بحث مقدم من مدير عام رعاية المعهد العربي لإنماء المدن إلى ندوة الإدارة الحضرية الفاعلة والتي عقدت في اسطنبول عام ١٩٨٩،المدينة العربية،العدد ٤١،السنة التاسعة كانون الثاني،١٩٩٠،ص٧٩.
٢٠- محمد عبدا لله حماد، المستوطنات العشوائية في البلاد العربية،المؤتمر الإقليمي الثاني للمستوطنات البشرية،الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،١٩٩٥،ص٢٩٣.